

تقييم فعالية الأداء الاستراتيجي لتركيا في دول الشرق الأوسط والقرن الإفريقي

Evaluating the Effectiveness of Turkish Strategic Performance in the Middle East and the Horn of Africa

د. بولالوة ياسين¹، بوجلال مروة²¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، Ycineboulaloua@yahoo.com² المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، boudjelal.maroua@enssp.dz

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/06/13

تاريخ الاستلام: 2021/05/02

ملخص:

برز اسم تركيا في العديد من النقاشات الأخيرة حول النفوذ الخارجي في دول الشرق الأوسط ودول شرق إفريقيا، حيث باتت تركيا لاعبا جيوسياسيا مهما ومخيراً تأرجحت سياساته مع توسع دوره. ما جعل التخمينات بشأن دوافع الدور الجديد الذي خرجت به، تتباين في قراءات عدّة، منها مؤيد يعتبرها قوة خيرة دافعها سياسة خارجية مبادرة وإنسانية، ومنها معارض يصنّفها قوة خطيرة توسعية تسعى في خطوات حثيثة لإحياء دولة عثمانية جديدة .

إذن هي قراءات مختلفة يمكن أن نبرهن حقيقتها بمحاولة منّا إعادة إستقراء واقع الأداء الإستراتيجي الذي قدمته تركيا في منطقة الشرق الأوسط الكبير وما بعده. كما نضع تقييما يثبت مدى فاعلية وحجم تأثير هذا الأداء في تلك المناطق.

كلمات مفتاحية: الدور التركي، الشرق الأوسط، القرن الإفريقي، الأزمة الليبية، التحولات الجيوسياسية.

Abstract:

The name of Turkey has emerged in many recent discussions about external influence in the Middle East countries and horn of Africa, as Turkey has become an important and bewildering geopolitical player whose policies have fluctuated as his role expanded. Which led to the speculation about the motives for the new role that came out with it varied in several readings, including a supporter who considered it a benevolent force motivated by an initiative of foreign policy and humanitarian, whereas, opponents classified it as a dangerous expansionist force seeking in vigorous steps to revive a new Ottoman state.

So, they are different visions that can be proven by trying to extrapolate the reality of the strategic performance presented by Turkey in the broader Middle East region and beyond. We also establish an evaluation that proves the effectiveness and magnitude of the impact of this performance in those areas.

Keywords: Turkish role, Middle East, Horne Africa, Libya Crisis, Strategic depth.

المؤلف المرسل: بوجلال مروة

1. مقدمة:

إنّ دور تركيا وسياساتها الخارجية قد تعيّر فعلاً وبشكل ملحوظ تجاه منطقة الشرق الأوسط على مدى السنوات العشر الأخيرة، بفعل التغيرات السريعة في البيئة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد الأحداث الدراماتيكية (المأساوية) التي مسّت معظم الدول العربية، والتي كانت بدايتها بسقوط نظام "صدام حسين" بالعراق، وما خلفته فيما بعد الثورات العربية من أزمات وفوضى تركت عطبا كبيرا في الميزان الإستراتيجي بالمنطقة. تعيّرات ساعدت تركيا في كسب فرصة لتنشط بدبلوماسيةيتها واستراتيجيتها.

كما أن صراعات فترة الحرب الباردة المبنية على أسس أيديولوجية أو تحكمها مبادئ وتوجّهات دينية لم تعد محدّات أو ضرورات تقوم عليها صراعات العشريّة الأخيرة، فاليوم وبالنسبة لتركيا مثلاً قد تستغل العامل التاريخي الديني كمدخل لها للتغلغل في مناطق نفوذها القديمة في القرن الإفريقي وشمال إفريقيا مثلاً، لكن منطلقها تحدّده في المقام الأول المصلحة الاقتصادية والجيوسياسية، أي السياسة النفعية البحتة، لا مبادئ ولا دين تود نشره، وهذا ما تعلن عنه دائما تركيا في أنّها لا تود إرساء عثمانية إسلامية جديدة. وما يثبت ذلك في المنطقة إستثماراتها وعلاقتها الوطيدة مع إثيوبيا التي غالبية سكانها مسيحيين أرثوذكس، ومع (إسرائيل) التي تحكم علاقتها إقتصاد قوي وتبادلات تجارية هامة، والذي تجد فيه تركيا فرصتها لتوصيل الغاز عبر خط انابيب يسد حاجات تركيا - ما يقلل إتمادها على الغاز الروسي -، كما وتستفيد منها (إسرائيل) كمر لتמיד هذا الخط نحو أوروبا الأمر الذي يقلق روسيا وإيران. وكذلك في علاقتها مع إيران التي تختلف معها مذهبيا، لكن مصلحة الطرفين تجمعهما في مسائل كثيرة. فعندو الأمس صديق اليوم حسب ما تحكمه التغيرات والحاجات، فإذا كانت حاجة الدولة بالغاز ربطت علاقتها مع من يضمن حاجتها ليكون ظهيرا لها في تصادمها مع منافسيها، مثل ما يحصل في مسألة التنقيب على الغاز في شرق المتوسط وقبرص وما نجم عنه من توتر في علاقتها مع مصر واليونان. وتختلف الصراعات إذا كانت الحاجة هي ضمان مناطق نفوذ، ممرات أو أسواق لتجارتها، مثلما هو الحال في شرق الفرات وفي القرن الإفريقي وشمال إفريقيا. إذن هي أشكال عدة وأساليب متعددة لصراعات أصبحت تحكمها المصلحة وحدها لا غير. وفي هذا السياق يلاحظ أن تركيا قد تعلّمت من المنطق العام الذي يحكم أوروبا حيث المصلحة الوطنية تصبح أولوية إذا ما إرتبطت مع الإستقرار الإقليمي والأسواق الإقليمية، يمكنها أن تتحقق بصورة أفضل. ولهذا نلاحظ أن تركيا بقيادة "حزب العدالة والتنمية" أصبحت تتحرك بمرونة أكثر في المنطقة مقارنة بسياسة سابقها.

كما أن هناك نهج جديد تتبعه تركيا في سياستها الخارجية الجديدة مع "حزب العدالة والتنمية" والتي تتمحور فكرته في "العمق الإستراتيجي" الذي دوّن له في كتاب "أحمد داود أغلو"، والذي يظهر ثقة بالنفس في إعادة هيكلة الدور الجيوسياسي التركي، بإعتبارها قوة إقليمية كبرى. وهذا ما تجسّد فعلا في مبادرات السياسة الخارجية التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط، من وسيط في حل الصراعات إلى موازن إقليمي واستراتيجي في المنطقة إلى طرف في صراعات أخرى تبادر فيها بعمليات عسكرية خارجية في خضم أزمات جدّ معقدة. هي نقطة أخرى تضاف برصيدها لقدرتها على إنجاز العديد من المهام بدقة وفي وقت واحد. وهذا من بين الأهداف التي سنحاول توضيحها أكثر في مبحث تقييم أدائها الإستراتيجي بالمنطقة.

ولهذا نطرح تساؤلنا التالي: هل تملك أنقرة حقاً رصيذا استراتيجيا ميدانيا أم هو إعلامي دعائي فقط؟ وهل أن الانتشار

العسكري التركي في العالم العربي من العراق إلى ليبيا يجعل تركيا قوة إقليمية حقاً؟

يمكن القول ان دور وتحركات تركيا في العالم العربي قد تباينت المواقف فيها، وقد ترجم ذلك في تصريحات وخطابات العديد من السياسيين والمحللين التي ظهرت في وسائل الإعلام المختلفة، إلا أن الواقع الميداني وحده الكفيل بالحكم والتقييم على مدى فعالية أو جهود أدائها، وعلى حسب رأينا فالأداء الإستراتيجي التركي قد نجح نوعا ما في محطاته الأولى منذ بدأ تطبيق سياسة عمقه الإستراتيجي في دول القرن الإفريقي وقد توضح ذلك بإرتفاع محسوس في المردود الاقتصادي التركي، وكذلك توسع مجاله الأمني، ليضيف في رصيده أيضا حليفا ومساند اقتصادي واستراتيجي في المنطقة وهي دولة قطر، إلا انه وفي المراحل الموالية لذلك فشلت الخطط التركية بسبب تسرعها بغية زيادة نفوذها في المنطقة لتتراجع مردودية أدائها وتتوالى خيباتها ولتثبت فيما بعد عجزها في العديد من القضايا. وإثبات فرضية دراستنا والإجابة عن السؤال المطروح فقد استلزم موضوعنا الإعتماد على مقارنة الدور لإستقراء وتتبع التحركات التركية في المنطقة. كما وضمننا المنهج النقدي في تقييم أدائها الإستراتيجي، ولتوضيح تناقضات مواقفها وسياساتها المتقلبة بين الحين والآخر. وعليه تهدف دراستنا إلى معرفة درجة فاعلية القوة التركية في المنطقة العربية ودول القرن الإفريقي.

2. القوة التركية في بحثها عن دور القيادة الإقليمية

فقرة منذ عام 1923، وتركيا ترنو ببصرها شاخصة إلى منطقة الشرق الأوسط، التي عدتها منطقة حيوية تتصل مباشرة بمجالها الحيوي على الرغم من إنشادها إلى أوروبا بحكم طموحها وتطلعاتها، إلا أن هذا التوجه ظلّ بإستمرار مرتبكاً وحائراً بسبب السلخ القسري الذي إعتده أتاتورك لتركيا من محيطها الإسلامي وإلحاقها بأوروبا معتمداً نسيان حقائق الجغرافيا والتاريخ، أو بسبب التذبذب الذي أنتاب السياسة الخارجية التركية، ففي الوقت الذي تعتزل فيه شؤون الشرق الأوسط، ما تلبث أن تعود مرغمة للتعامل مع قضاياها طمعا في إسقاط الحرج الذي لازم فعلها منذ عام 1948 حتى اليوم. (بيرترز، 2016)

وعلى إثر الحركات الاحتجاجية في الشرق الأوسط التي بدأت عام 2011، أخذ حلم قيادة المنطقة يداعب أنقرة، فلوحت بورقة السنية السياسية لتقيم في كل مكان أنظمة قريبة من حركة الإخوان المسلمين. لذا كان على الدبلوماسية التركية القيام بانتقال مؤلم: وهو التحلي عن السياسية التقليدية الداعمة للغرب وتبني خطاب مضاد للغرب ومعادي للسامية وإسلامي في آن واحد، ولهذا حرصت على الحضور في محيطها الإقليمي والدولي سعياً لتحقيق أهدافها وتحقيق فعل مؤثر في منطقة الشرق الأوسط معتمدة في ذلك ما سمي بإستراتيجية "الإستبدال والإحلال"¹ (ملكاوي، 2013)، وذلك كتوجه آخر يؤتيها مكسبا إقليميا تنشط فيه، إذ إتسمت السياسة الخارجية التركية الراهنة بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشرا:

— السعي الحثيث من جانبها نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

— انطلاق سياستها الخارجية في تعاملها مع دول المنطقة من مسالك وأساليب متنوعة تخدم المصالح التركية، على الرغم مما يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة، إلا أنها توظف بعناية لتصبّ في غاية واحدة وهي خدمة المصالح الاقتصادية والأمنية والمستقبلية وخدمة دورها الإقليمي في المنطقة.

3. نظرة الدول العربية للدور التركي في المنطقة

وفي نظرة واسعة لمكانة تركيا في أعين الدول العربية، تبرز تركيا بدورها من جديد كحقيقة جغرافية وتاريخية وعسكرية هامة في المنطقة، في زمن تعاني فيه الدول العربية من معضلة بنوية هي الأصعب منذ استقلالها -نخصّ بذلك أكثر دولاً مثل سوريا والعراق- والتي تشهد حالة وهنٍ وغياب عن الساحة، خلقت فراغاً إستراتيجياً تقدّمت فيه تركيا لتشغله.

وبالرغم من إختلاف رؤى الدول العربية عن وضع تدخّل الدول الغير العربية في المنطقة، فهي تشترك في صيغة أنّ الدور التركي الإقليمي الجديد لم يعد مسألة تركية بحتة، بل إمتدّ تأثيره العميق على مجمل التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، وتأسيساً على ذلك يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حدّ كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.

فبعد الوقائع والأحداث التي مرّت بها المنطقة في الآونة الأخيرة. جرّاء تحوّلات الدور التركي، فإنّ غالبية الدول العربية اليوم، أصبحت تتعامل مع الدور التركي الإقليمي، ولسان حالها يمكن تلخيصه بعبارة: "أنّ تركيا العثمانية عادت لتقود من جديد"، حيث ترى أن تركيا تفرض نفسها فاعلاً ومحدّداً أوّلياً في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد، مستغلة بذلك إطار التعاون الإستراتيجي المبادرة به مع كل طرف قد مسّه الضرر، لتتمد يد المساعدة بأساليب مختلفة (من تدريب للجيش أو لتنمية وتأمين المنطقة ولدرد المخاطر في حين وقوعها)، لتبسط فيما بعد جناح قوتها هنا وهناك مسيطرةً بذلك على منافذ هامة في المنطقة وبهدف حصار وخنق أيّ تحركات للقوى الفاعلة والمنافسة لها من جهة، ومستحوذةً على مواقع تخدم مصالحها الاقتصادية الطاقوية والتجارية في المستقبل القريب. ومن جهة ثالثة هي مواقف وردود فعل تركية قد تؤثر سلباً على فاعليّة ومستقبل أي دور لها في المنطقة.

إذن هل كانت لتركيا مخططات مدروسة تنتظر الفرصة المناسبة؟ وهل مهّدت لذلك من خلال ربط علاقاتها وتحالفاتها الإستراتيجية مع دول المنطقة لتنفيذ خططها وكسب مكانتها المستقبلية؟

4. قراءات مختلفة للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي

شهدت السنوات الأخيرة ظهور أداء استراتيجي تركي متميز تزايد الإهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي وشمال إفريقيا، أداء توضّح أكثر وبرز بعد وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم، وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للإستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف قضايا المنطقة.

1.4 قراءة تركية للتحوّلات الجيوسياسية الجديدة ودورها في المنطقة:

برؤية تركية، فإنّ وصف الدور التركي في المنطقة بأنه عثمانية جديدة ما هو إلاّ تضليل ومحاولة عرقلة دورها، الذي تسعى فيه لأن تعمل الدول معاً لإيجاد حلول للتهديدات الأمنية التي تواجهها، ما دامت هذه المشاكل مشتركة فالحلول أيضاً لا بد وأن تكون مشتركة، تطبيقاً لمفهوم الأمن الجماعي لتجنب الصراعات، ولهذا يتوجّب بناء الثقة المتبادلة وخفض مستويات المواجهة، إلاّ أنّ هذا لا يعني تحلّي الدولة على تعزيز قدراتها الدفاعية وتطوير قواتها المسلحة، ومن ثمّ فالرؤية التركية أقرب إلى تبني مدخل الأمن التنسيقي الذي لا يقلل من أهمية التحركات الفردية لتحقيق أمنها، وتؤكد تركيا أن سعيها لحيازة الأسلحة الفاعلة وتشييد قواعد عسكرية خارجها، يأتي في إطار تطلّعها إلى أن تغدو لاعباً فاعلاً في الساحة الدولية .

كما تجد أن هناك تضخيم وتحويل لدورها بسبب نقص ثقة بعض الدول فيها، وما آلت إليه الأمور كان تراكمياً، حيث وجدت نفسها ومع الظروف الإقليمية المتغيرة مدفوعة جزئياً كطرف متكرر في العديد من الأزمات بحكم جوارها مثل سوريا والعراق، أو كمنافس مع دول خصوم لها مثل دول الخليج ومصر في القرن الإفريقي وشمال إفريقيا، والتي تسعى تركيا في سياستها الجديدة توسيع أسواقها الخارجية مع دول تربطها تاريخ تجاري قديم. مثلما هو الحال مع قطر وليبيا والصومال والسودان وإثيوبيا التي ترتبط معها في إتفاقيات إستراتيجية. وذلك من خلال تطوير رؤيتها على نحو يحقق لها مكانتها على المستويين الإقليمي والعالمي، بشكل يتجاوز مفهوم الجسر وما يضمن لها تحقيق مصالحها وأهدافها. قدّمت تركيا نفسها كبديل إستراتيجي بإعتبارها الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية للتوافق معه في القيم والتوجهات السياسية، ويمتلك الرغبة في تعزيز علاقات التعاون على المدى البعيد بما يحقق مصلحة جميع الأطراف، ويمكن الإعتماد عليه في حل الصراعات. فتركيا دولة صاعدة تمتلك القدرات والخبرات الاقتصادية والعسكرية ونفوذاً سياسياً يمكن أن تستفيد منه دول المنطقة .

وعلى ذلك وفي تمهيد لهذا الدور، فقد شرعت تركيا إلى عقد إتفاقيات تحالف إستراتيجي مع دول المنطقة. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على تعزيز التعاون الأمني مع كل من سوريا (قبل الأزمة) والعراق وكان ذلك بالتزامن وفي نفس العام في سبتمبر 2009 (عبد الله تركماني، 2009)، وفي إطار الإتفاقيات الثنائية أيضاً فقد وقّعت مع دمشق اتفاقية تقضي بمكافحة الإرهاب في أبريل 2009، كما وقّعت مع العراق إتفاقية لإنشاء المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي في جويلية 2008 (المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي، 2008)، وفي السياق نفسه وقّعت تركيا مع دول الخليج وثيقة تفاهم في 12 سبتمبر 2008 من شأنها أن تجعل مسار التعاون الأمني موازناً للدور الإيراني في المنطقة. (وزارة خارجية الجمهورية التركية، 2008)

وبدأت تركيا بعقد إتفاقيات عسكرية تمهيداً لإنشاء قواعد عسكرية تركية في الشرق الأوسط وهي خطوة تركية تعتبر جديدة نوعاً ما بالنسبة لدول المنطقة التي شكّلت دوماً أهميةً إقتصادية لتركيا، لذلك وقعت تركيا اتفاقية تعاون عسكري مع قطر في 19 ديسمبر 2014، تنصّ على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، التي ستكون مقراً لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة وتمنح الإتفاقية لقطر إنشاء قاعدة عسكرية في تركيا. (رانيا طاهر، 2014، صفحة 2) لتكون أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط، وقد تزيد من ذلك لتشمل دولاً أخرى مستقبلاً .

أثّرت الثورات العربية على الإقتصاد التركي بشكل كبير، فقد تراجع حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 63% وإلى اليمن بنسبة 15% وإلى سوريا بنسبة 14% مقارنة بعام 2010 بسبب الوضع الأمني في هذه الدول. (معوض على جلال، 2011، صفحة 63) فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكّل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009 لمعهد الإحصاء التركي. (عبد الفتاح بشير، 2014، صفحة 34)

ساعدت هذه الأوضاع بإستدعاء دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول، من خلال المشاريع التي تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والإستثمارية مع تلك الدول كما سعت للمساهمة في إعادة إعمار تلك الدول. لتعود تركيا وتستثمر من وراء الأزمات مباشرة منتزهة فرصة الاستقرار النسبي لتعمل على دعم علاقاتها مع الدول العربية المتضررة.

فأبرمت اتفاقيات تجارية تقدر بـ 850 مليون جنيه مع مصر، كما إزداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الإستثمار في كل من مصر وتونس باعتبار أنهما الدولتين اللتين شهدتا استقرار نسبي وقتها، ما أدى إلى عودة إرتفاع قيمة الصادرات إلى مصر بنهاية عام 2011 بنسبة 23% وإلى تونس بنسبة 12.3% مقارنة بعام 2010. (خليل محمد عبد القادر، 2012، صفحة 45) لتواصل الجهود التركية مع الحالة الليبية التي شهدت آنذاك هدوء الاحداث نسبيًا، وتزيد من الصادرات التركية لها بمقدار 39% خلال ديسمبر 2011 مقارنة بشهر تشرين الثاني من العام ذاته لا سيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرص إستثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية، كما أعلن على منح الشركات التركية إستثمارات في قطاع البناء والتشييد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار. (معوض على جلال، 2011، صفحة 63)

فيما يشيدوا المسؤولين في أنقرة بقيمة القوة الناعمة التي تؤمنها إستثماراتهم، ففي الصومال مثلاً والتي لها فيها أكبر قواعدها العسكرية، لم يكن متصورًا حضور تركيا كمشروع استراتيجي طويل الأمد في البداية. فتحولته التدريجي إلى دور بارز أتي نتيجة تجربة تعليمية أكثر منه لعبة مدروسة لإبراز القوة. وهو دور رافقه نقاش داخلي حول كيفية تصوّر هذا التموضع، لا في الصومال فحسب بل في أرجاء القارة أيضا (Zach Vertin, 2019). ولقد تمكّنت تركيا من خلال إعتمادها على القوة الناعمة التي يشكّل العامل الاقتصادي ركناً أساسيا فيها بأن يكون لها دورا فاعلاً ومؤثراً يحظى بقبول نسبي في المنطقة، ومن ناحية أخرى ساهم ذلك في تحقيق مصالحها الوطنية وتلبية احتياجاتها المحلية حتى باتت نموذجاً يحتذى به في قدراتها الاقتصادية ونموذجها التنموي.

2.4. قراءة خارجية للدور التركي ضمن تحولات البيئة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير

بقراءة مخالفة وبنظرة خارجية فسياسة تركيا الجديدة التي تقدمها نموذجاً على دول المنطقة الإقتداء بها، ثوابتها أصبحت متغيرة ولا تخدم الواقع بل تهدمه، مثلاً تقترح سياسة تصفير المشكلات واحلال السلام في علاقاتها مع دول المنطقة لتظهر فيما بعد بسياسة ترقيم المشكلات أينما حلّت والدخول كطرف في النزاعات. وتحركاتها على أرض الواقع بما يفسر أداءها الإستراتيجي يُظهر لنا مسارا ونهجاً مغايراً لرؤيتها في ذلك .

أولاً: الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

التدخل في الصراع العراقي

حيث ظهر أداءها سنة 2015 في تطبيق استراتيجيتها بالمتضرر الأول في المنطقة، العراق، لتستغل الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، ولتستخدم أيضا مسألة ملاحقة المقاتلين الأكراد كذريعة لبسط سيطرتها على مناطق شمال العراق وهو ما وثر العلاقات بين البلدين على مرّ السنوات الماضية، فبحكم إتفاقية التعاون الإستراتيجي المبرمة مسبقا مع الحكومة العراقية تدخل تركيا في الصراع القائم في العراق، الدولة المجاورة لها جنوباً .

فمنذ عام 1997، يتواجد الجنود الأتراك بشكل دائم في قاعدة عسكرية في "بامربي" بمحافظة "دهوك" في إقليم كردستان، 45 كيلومتراً إلى الشمال من مركز المحافظة، بالإضافة إلى ثلاث قواعد عسكرية صغيرة في "غيريلوك" 40 كيلومتراً إلى شمال قضاء العمادية، و"كانيماسي" 115 كيلومتراً شمال مدينة "دهوك"، و"سيرسي" 30 كيلومتراً شمال قضاء "زاحو" قرب الحدود التركية. (رائد الحامد، 2015)

لتفرض تركيا نفسها في صراع الموصل عام 2015، حيث أصرّ "أردوغان" على لعب دور في الصراع، فبعد انهيار القوات العراقية أمام تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل منتصف عام 2014، بادرت تركيا بتدريب أكثر من ألفي عراقي من الحشد الوطني في الموصل وقدمت مساعدات عسكرية لكل من حكومتي "بغداد وأربيل"، بدعم وإيعاز من قوات التحالف الدولي ضد الإرهاب (BBC، 2014) وفي أعقاب تفجيرات "سروج" في ولاية "أورفة" على الحدود السورية في (جويلية 2015). نشرت القوات المسلحة التركية في ديسمبر 2015، فوجاً من 150 جندياً و25 دبابة في "بعشيقه" في مهمّة زعمت أنقرة أنها تهدف إلى تعزيز أفراد الجيش التركي الموجودين هناك، لتدريب قوات البيشمركة الكردية وميليشيا "الحشد الوطني، في خطوة اعتبرها مراقبون بمثابة استنساخ تركي للدور الإيراني في دعم الميليشيات الشيعية، وتريد من خلالها "أنقرة" توظيف معاناة سكان المناطق السنيّة لتوجد لنفسها موطئ قدم في العراق وسوريا المجاورة.

إلا أن هذا الأداء الإستراتيجي التركي قابلته حملة رفض كبيرة للتواجد العسكري التركي في الداخل العراقي، من جهات رسمية للحكومة العراقية ومن جهة إجماع شعبي، فقد طالبوا تركيا باحترام علاقات حُسن الجوار، وسحب فوري للقوات التركية، (السومرية، 2015) التي "دخلت بادعاء تدريب مجموعات عراقية من دون طلب أو إذن من السلطات الاتحادية العراقية. (CNN، 2015) وتصاعدت حدة التوتر في مارس 2018 بين بغداد وأنقرة، عندما أعلنت الأخيرة أنها تسعى إلى إطلاق عملية عسكرية في شمال العراق من أجل "تطهيره من العناصر الكردية المسلحة". وبدأت القوات التركية في شنّ هجمات على مواقع انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني في "جبال قنديل"، بعد استعدادات عسكرية للجيش التركي استغرقت ثلاثة أشهر منذ مارس 2018 في مناطق المثلث الحدودي مع العراق وإيران. وبحسب المعطيات الميدانية الأولية، يبدو أن تركيا بصدد شن عملية واسعة لن تقتصر على النطاق المعلن عنه في جبال "قنديل وسنجار". ووفقاً لأحدث التصريحات الرسمية للقادة العسكريين والسياسيين الأتراك، فإن العملية ستمتد في العمق العراقي لتصل إلى منطقة "مخمور" على تخوم "الموصل" بدعوى استهداف الدعم اللوجستي للأكراد، وهو ما يوحي بأن ثمة أهدافاً سياسية أخرى للعملية العسكرية الحالية .

وقد إدّعت أنقرة أن كلاً من طهران وبغداد وافقتا على تلك التحركات في مواجهة الأكراد، إلا أن المواقف السياسية المعلنة لكليهما كشفت عن توجهات معارضة لهذه الخطوات على النحو الذي بدا جلياً أيضاً خلال التوغّل التركي في بعشيقه في عام 2015، لكنهما لم تتخذوا إجراءات دفاعية في المقابل باستثناء تحرك عراقي يبدو أقرب إلى ترتيبات انتشار لا تتعارض مع التحركات التركية. (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018) ولهذا أفادت الحكومة العراقية في 06 ماي 2019، بأنها تسعى إلى إخراج القوات التركية من أراضيها بالوسائل الدبلوماسية، لتعود مسألة التجاوزات التركية في العراق إلى الواجهة من جديد-middle-east). (online، 2019)

التدخل في الأزمة السورية

وإنّ ما يؤكّده التدخل العسكري التركي في سوريا أيضاً، ما هو إلاّ فرصة من أزمة، تريد من خلالها تركيا ان تثبت دورها الوازن في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، بدورٍ لا يمكن تجاوزه و لا إلغاؤه بمكائد سياسية أو بأحلاف أضحت فيها المصالح المتضاربة تهمز أساساتها، وقد تجلّى ذلك بوضوح في التعامل الذي بدا أكثر جرأة مع الملف السوري سياسياً وعسكرياً، من خلال العمليات العسكرية التي قادتها بحد

إبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية والحد من تطلعات الاكرد الاستقلالية، وبهدف إعادة فرض نفسها طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية للمسألة السورية، لتبدأ تدخلها في جرابلس "عملية درع الفرات" من أوت 2016 إلى مارس 2017، والتي قدّمت فيها الدعم لفصائل الجيش السوري الحر وفيها أيضاً حاربت تنظيم الدولة، لتعيد الكرة ثانية وفق ما هو متاح لها في عملية "غصن الزيتون" بمدينة عفرين" في جانفي 2018 رغم المخاطر وما قد واجهته من صعوبات لتنتقل إلى ساحة عملية الثالثة "نبع السلام" شرق الفرات في أوت 2019، لتبين هذه العملية صعود الخط البياني التركي، وإعلاء شأن مؤسسة "الجيش السوري الحر" كقوة بديلة عن جيش النظام، وقد تُتابع بعدها تركيا الصعود نحو أكبر في النسق الدولي، مثبتة بذلك قدرتها على تجاوز الظل الأمريكي، ولو ضمن إطار تكتيكي، مغلّقة من العديد من القيود التي تعترضها، في حماية أمنها القومي، وبناء مشروعها الإقليمي الذي ترى في سوريا بعد إسقاط الأسد عمقها الإستراتيجي فيه.

دور تركيا في أزمة قطر والخليج

هذا بالنسبة إلى دول شمال شرق الأوسط القديم، لتتجه جنوباً نحو الخليج العربي أين يتواجد حليفها الإستراتيجي وقاعدتها العسكرية قطر، لنجدها تدخل في صراع آخر من نوعه في أزمة قطر والخليج في 05 من جوان 2017 أزمة وضعت قطر في حصار وفرضت عليها عقوبات إقتصادية على خلفية اتهامها بدعم الإرهاب، نفت الدوحة التهم الموجهة لها بالتورط في أنشطة داعمة للإرهاب. وضعت الأزمة الخليجية تركيا في وضع غير مريح مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، إذ كشف هامش المناورة في حلحلة الأزمة، أن الدوحة هي الحليف الأول لأنقرة في الشرق الأوسط وأن بينهما اتفاق في وجهات النظر حول عدد من قضايا المنطقة، أبرزها الموقف المضاد للرئيس السوري بشار الأسد. قدمت تركيا مساعدات غذائية وغيرها من خلال مئات الطائرات وسفينة شحن منذ بداية الأزمة. كما تقدّمت أيضاً لتؤسس قاعدة عسكرية في قطر، هي فرصة من أزمة أيضاً منحت تركيا موطئ قدم جديداً في الخليج، وشكّل تهديداً مباشراً وخنقاً للدور الخليجي بالمنطقة. وجدت الدول الخليجية تركيا آنذاك كتثقل سني موازن لإيران، لكنها اليوم منزعة أكثر من التعاون الجديد بين أنقرة وطهران، ولاسيما في سوريا. إلا أنه ورغم الدعم التركي للدوحة على صعيد الأزمة الحالية، تحاول الإدارة التركية ألا يبدو انخيازها للحليف الأول في المنطقة (قطر) إظهاراً للعداء للسعودية وباقي الدول المقاطعة للدوحة. فتركيا من جهة أخرى لا تودّ التضحية بالإستثمارات الخليجية الضخمة. وتلوم أنقرة واشنطن على الأزمة الخليجية، بحجة أن الولايات المتحدة أشعلت نيران الأزمة بتوطيد علاقتها مع السعوديين ضدّ قطر، ما يقع على عاتق تركيا مسؤولية القيام بالمزيد لحل الأزمة، كما وتعتبر تركيا أن تعاون واشنطن والرياض وأبو ظبي وتل أبيب في صف واحد وفي العديد من القضايا ما هو إلا خطوة أولى لإعادة رسم الشرق الأوسط بشكل مضلل .

ثانياً: الدور التركي في صراع القرن الإفريقي

لتدخل هذه المرّة كمنافس على مناطق محاذية للخليج من القارة الإفريقية. وبنفس التشكيلة السابقة، حيث تعكس خطوط الصّدع في القرن الإفريقي المحاور المتصلّبة لأزمة الخليج التي نشبت في عام 2017. وهو خلاف توسّع مجال صراعه وإمتد التنافس فيه من سوريا شرقاً إلى ليبيا غرباً .

ب"سياسة الإنفتاح على إفريقيا" التي إعتدتها تركيا عام 2005، وتحت غطاء تقديم العون والمساعدات الإنسانية، تقدمت تركيا من بين عدد آخر من الدول التي حوّلت أنظارتها نحو منطقة القرن الإفريقي كنقطة انطلاق لتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية²، هي آلية وحيلة

أخرى تستخدمها تركيا من أجل التمديد داخل إفريقيا، أداة تسعى من خلالها كسب ثقة دول المنطقة، ما يمهد لها الطريق للتواجد بشكل رسمي داخل هذه الدول، التي زادت أهميتها لدى العديد من الدول، خاصة فيما يتعلق بالملاحة في منطقة البحر الأحمر، فضلاً عن استغلال الثروات الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول. (الرتيسي، 2015)

التواجد التركي في الصومال

قصة التحركات التركية في القرن الإفريقي تعود إلى عام 2011، عندما زار "أردوغان" مقديشو، وسط مجاعة شديدة أصابت الصومال آنذاك، ليكون أول رئيس غير إفريقي يزورها وذلك منذ عقدين من الزمن—وهذه المبادرة لا ينسى الدبلوماسيون الأتراك في ذكرها أبداً— ومنذ ذلك الحين تمّ توثيق العلاقات بتقديم تركيا مساعدات إنسانية تبعتها تمويل مشاريع تنمية وفتح مدارس ومطارات وموانئ، إلى جانب إقامة منشأة عسكرية لتدريب الجنود الصوماليين لتحتّم دورها بإقامة أكبر قاعدة عسكرية لها في مقديشو وكان ذلك عام 2017. إلى ذلك الحين لاقت السياسة التركية ترحيباً وثناءً كبيراً من الصوماليين، كما عينت تركيا مبعوثاً خاصاً للصومال عام 2018، بمهمة تجديد جهود المصالحة بين حكومة الصومال الاتحادية وإقليم صوماليلاند الانفصالي، والتي تعدّ خطوة جديدة في سياسة تركيا الخارجية. كما وقد صرّح رئيسها رجب طيب أردوغان بخطط بلاده للتنقيب عن النفط والغاز في مياه بحر الصومال.

في جيبوتي

فيما شكلت الصومال الهدف الأكثر غرضاً لسياسة أنقرة في القرن الإفريقي، ولتوسيع نطاق إستراتيجيتها المتمثلة في نشر قواعد عسكرية في عمق مجالها، ومن أجل تحقيق أطماعه الاقتصادية، زار "أردوغان" جيبوتي في 24 جانفي 2015 كمحطة ثانية في إطار جولة إفريقية استمرت عدة أيام في دول القرن الإفريقي. (عثمانلي، 2019) ولذلك فقد حاولت ربط علاقات جيدة مع جيبوتي التي تشهد استقراراً أمنياً مقارنة بجيرانها (إريتريا وإثيوبيا والصومال)، وبما أن السيطرة على منافذ الملاحة البحرية هدفاً لها، فإن جيبوتي تطل على مضيق باب المندب، ما يمكن تركيا من التحكم في المنطقة التي يمر بها نسبة كبيرة من التجارة العالمية، ما يحقق أرباحاً خيالية. وفي خطوة لترسيم لعلاقات فقد عقدت ثمان اتفاقيات مهمة معها، تركزت أغلبها على الجانب الاقتصادي. تبقى تحركات تركيا متواضعة نسبياً في جيبوتي والتي تبحث فيها لإنشاء قاعدة عسكرية، فدولة جيبوتي المرفئية الصغيرة، تستضيف قواعد عدة منها أمريكية وفرنسية وإيطالية ويابانية وصينية، كما وترحب بإقامة قاعدة تركية على أراضيها. والذي تخطط له تركيا في مستقبلها القريب. فهناك دول منافسة لتركيا في المنطقة من بينها المملكة العربية السعودية والتي تسعى إلى إقامة قاعدة عسكرية لها على الأراضي الجيبوتية.

في إثيوبيا:

تشير التقارير إلى أن إستثمارات تركيا التجارية في إثيوبيا تفوق تلك التي تقوم بها في الصومال والسودان معاً، مما يجعلها ضمن أولوياتها في المنطقة، أكبر دول القرن الإفريقي وتقع في قلبه، وتعتبر القوة الصاعدة في المنطقة، وتؤكد التقارير أن السيطرة على إثيوبيا يضمن لتركيا دوراً محورياً في المنطقة، حيث تتحكم في منابع النيل ولذلك، كانت أنقرة تعول كثيراً على إستمرارية الصراع الإثيوبي-الإريتري، وتدرّك أنقرة جيداً ان بناء شراكة متينة مع إثيوبيا يؤمّن لها كرتاً مريحاً ضد منافسيها بالمنطقة، ونظراً لتغير السياسة الإثيوبية تجاه الصومال في عام 2018، بتعهد رئيس وزرائها بالعمل مع حكومة مقديشو، فإن تركيا ترى في ذلك فرصة جديدة للتعاون مع إثيوبيا للتسوية أكثر مع الصومال، ما يحقق لها الخراط أكبر في إثيوبيا.

ثالثاً: الدور التركي في السودان

للتوجه غرباً نحو السودان بأسلوب وآليات جديدة في محاولة لها للتواجد في شمال أفريقيا، هذه المرة اجتهدت تركيا أيضاً بتفعيل القوة الناعمة من جديد مع توظيف ملف التاريخ الإسلامي الذي يربطها بالمنطقة، بدبلوماسية المساجد والمدارس التركية كآلية منها ينتهجها أردوغان في السودان، إضافة إلى محاولة إحياء العلاقات الثنائية الاقتصادية مع الخرطوم بدفعة أكبر، وأول ما رسمت وركزت عليه تركيا خططها في السودان هي جزيرة سواكن السودانية، وهذا ما اثبتته الخطوة الأولى لزيارة أردوغان الرسمية للسودان في ديسمبر 2017، بزعم الإستثمار في الجزيرة، التي تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لمنطقة الخليج والشرق الأوسط³، وخاصة ما يتعلق بالأمن الإقليمي والاقتصادي للعديد من الأطراف والدول في منطقة البحر الأحمر؛ لذا فإن القلق يزداد بشأنها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتواجد والنفوذ التركيين على أرضها، واللذان يمثلان إشكالية أمنية واقتصادية كبيرة لتلك الأطراف. (حسن، 2019)

جاءت الإتفاقية التركية السودانية في صياغة مبدئية تفضي بأن تركيا ستقوم بترميم الآثار الموجودة في الجزيرة. إلا ان هذه الإتفاقيات جمدت مؤخراً، في ظل تداعيات الثورة السودانية، التي حققت في أولى تداعياتها المصرية، إقصاء الرئيس عمر البشير من المشهد السياسي. كما ان السودان الجديد هدفه الاولي أيضاً الإبتعاد عن محور (قطر-تركيا-التنظيم الدولي للإخوان)، ما يعني ان الإستراتيجية التركية في السودان فاشلة، وبقيت مرهونة بمتغيرات الأوضاع القادمة وكيفية تكييف العلاقات بين أنقرة والخرطوم، في ظل وجود شخصيات قيادية جديدة.

رابعاً: التدخل في الأزمة الليبية

ولتتم الجولة في شمال إفريقيا خصوصاً بعد عرقلت أدائها في السودان، تبرز الخطط التركية مجدداً في محطتها الأخيرة ليبيا إلى حد الآن. لتظهر من جديد كطرف في الأزمة. لتكون ليبيا هذه المرة نقطة محورية في الإستراتيجية التركية الجديدة والمتجددة. فقد شكّلت حالة عدم الاستقرار في ليبيا، فرصة أخرى للأتراك لتحقيق نفوذ عام وشامل في عموم القارة الإفريقية والمنطقة، وبدعم من الدوحة وروسيا للاستفادة من الأزمات تعمل هذه المرة على آلية أخرى بدبلوماسية الوقوف مع طرف ضد الآخر، بحجة العمل بإتفاقية التعاون الإستراتيجي المبرمة مسبقاً بين انقرة وحكومة الوفاق الليبية. في سياسة تحشر فيها تركيا نفسها كلاعب أساسي في إدارة الأزمة، إلا ان هذا الدور الذي تسعى لإنجازه يعمل بصفة آلية على تغذية الأزمة وإطالة أمدها وتعميقها أكثر بدل حلها. حيث صرّح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في إحدى خطاباته قائلاً: "الأجداد العثمانيين كانوا هنا قبل الغزو الإيطالي ولدينا نفوذ هناك ومصالح علينا العودة لحمايتها مرة أخرى".

ولإيجاد موطئ قدم وتثبيت وجودهم، فإن دوافع الاهتمام التركي بليبيا لا تقف عند حدود الرغبة في التوسع الدبلوماسي والإستراتيجي، وإنما توجد أيضاً دوافع الإستفادة من الثروات الكامنة فيها، وان كان البعض يتهم تركيا بنهب المال الليبي، إلا ان واقع الحال يؤكد أن تركيا تعاني عطلاً لوجستي ونقص حاجات اقتصادية هامة في ميزان قوتها وبالخصوص الطاقوية، وهذا ما يجعلها تبحث عن تعويضها عبر شراكات هنا وهناك مع دول عمقها التاريخي والإستراتيجي، فتسعى ببحثها الدائم عن أماكن التنقيب أينما وجدت، ورغم مخاطراتها في العديد من الحالات، فإنها تقامر مرة أخرى، في شمال إفريقيا. فقد سعت أنقرة لتقديم الدعم بالأسلحة والذخائر للجماعات الإرهابية،

وكان الهدف هو إطالة أمد الأزمة الليبية، وعرقلة القضاء على التنظيمات الإرهابية، وضرب التسوية السياسية، كما ويستهدف ذلك أيضا ضرب أمن واستقرار مصر، المنافسة لها والتي تحدّ ليبيا من الشرق، إلى جانب الاستفادة من تغذية الأزمة الليبية باتخاذها مركزا للتمدد وتثبيت الوجود في القارة الأفريقية. وهي تسعى جاهدة إلى ترسيم قاعدة عسكرية لها في المستقبل القريب قد تكون في مصراتة الليبية على الحدود المقابلة لها بحريا والمجاورة لمصر.

كما وتحاول تركيا تصدير الأزمات، من خلال إعادة إنتاج النموذج السوري في ليبيا، وذلك عبر محاولة نقل مزيدٍ من مقاتلي الجماعات الإرهابية، إلى طرابلس، في نية إبعاد الأزمات من الجوار التركي المتمثل في سوريا إلى جوار خصوم إقليميين آخرين لها مثل "مصر"، ويعكس تصاعد تهريب الأسلحة والمقاتلين تلك الرغبة التركية الحثيثة خاصةً مع تزايد مستوى ونوعية التسليح، وهو ما دفع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، إلى انتقاد تدفّق المقاتلين من محافظة إدلب السورية إلى ليبيا، وهو انتقاد ضمني له دلالات هامة تتمثل بالأساس في تحذير تركيا من الاستمرار في تهريب المقاتلين إلى ليبيا، ورفض المقاربة السياسية التركية القائمة على حلحلة الوضع السوري عبر تأزيم الوضع الليبي أو "سورنة" ليبيا.

فقد تصدّرت الأزمة الليبية والخلافات حول موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط الساحة الدولية، منذ أن وقّعت تركيا وليبيا مذكري تفاهم، في 27 نوفمبر 2019. اختصت الأولى بالتعاون الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس، والثانية بتحديد مناطق النفوذ البحرية، بهدف حماية حقوق البلدين التابعة من القانون الدولي. (نبهات طائري وردى يسار، 2020)

أما الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق الوطني، ليس جديدا، فمنذ النصف الثاني من عام 2014، وأنقرة توفّر دعمها العسكري بالذخائر والأسلحة إلى الجهات الثورية في غرب ليبيا، ولاسيما في مصراتة. صحيحٌ أن شحنات الأسلحة إلى ليبيا آنذاك لا يمكن أن تقارن مع الكميات الهائلة التي تندفّق على البلاد هذه الأيام، وهكذا وفي خطوة شكّلت انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. على الرغم من أن هذه المساعدة غير المشروعة لم تتوقف أبداً، إلا أنها خفّت بشكل كبير على مدى العامين الأخيرين قبل الهجوم الذي شنته حفتر على طرابلس في أبريل 2019. (الرأي الجديد، 2020) فهذا الهجوم العام الماضي أعاد إحياء التدخل التركي على نحو كبير. ليكون الأمر أكثر من مجرد إحياء دعم، فاليوم أردوغان يحاول إرساء وجود عسكري رسمي في طرابلس.

في حين أن الإتجاه الذي تسير فيه الأزمة الليبية لا يزال غير مؤكد، إلا أنه يمكن الإقرار بأن الوضع الليبي يعني وبصفة حاسمة المصالح التركية في البحر المتوسط. فالمسألة هي مسألة صراع نفوذ، وأنقرة تسعى لتأمين نقاط نفوذ لها في مناطق إستراتيجية في إفريقيا خصوصا ليبيا، التي تمثل أحر كرت لها يضمن مصالحها في البحر المتوسط، لهذا تود انقرة الحفاظ على بقاء حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، والتي تُعدّ الحكومة الوحيدة التي تقف مع تركيا في المنطقة من وجهة نظر ملاحية. ويشرح ذلك سبب إصرار أنقرة منذ أكتوبر 2018 على أن توقّع حكومة الوفاق الوطني اتفاقية إقامة منطقة اقتصادية خالصة، عبر إنشاء ممر بحري يصل بين غرب تركيا وشرق ليبيا. وبحلول أواخر نوفمبر 2019، شعرت حكومة الوفاق الوطني باليأس تحت وطأة الضغوط العسكرية التي تواجهها، وأدعت إلى المطالب التركية بإبرام اتفاقية حول المجال البحري. في المقابل واصلت أنقرة تزويد مصراتة وطرابلس بالأسلحة وسائر المساعدات العسكرية.

في أواخر ديسمبر 2019، كانت الأزمة في ليبيا على وشك الانفجار، وفي 2 جانفي 2020، سمح البرلمان التركي بنشر قوات بلاده لدعم حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة. وبدأ في تجنيد أعضاء من "الجيش السوري الحر" للقتال في ليبيا.

فقد كان "الجيش الوطني الليبي" بقيادة الجنرال "خليفة حفتر"، يسرّع من حملته ضد طرابلس، عاصمة ليبيا حيث سيطر على المواقع الاستراتيجية مثل "سرت" واحترق الأحياء الجنوبية لطرابلس. وكما بدأت تركيا في إظهار قوتها في ليبيا، فقد فعلت مصر والإمارات والسعودية وفرنسا وروسيا، مما زاد من شحنات الأسلحة لتعزيز ودعم قوات "حفتر".

إذن كان هناك تصعيد تدريجي في ليبيا، لكن وبعد أسبوع من ذلك تغيّر الوضع، بعد تعديل التفكير الإستراتيجي لكلّ من تركيا وروسيا اللذان أثبتا ثقلهما في الأزمة، لتضغطا بشكل مشترك على قائد حكومة الوفاق "فايز السراج" والجنرال "خليفة حفتر" لتنفيذ وقف إطلاق النار، في بحث لحل سلمي للأزمة .

هذا لا يعني أن أنقرة وموسكو في توافق تام، بل هما في حالة تنافس بالمنطقة، إلا أنّ كلاهما يتشابهان نوعا ما في الأهداف المرجوة⁴، فلتركيا دوافع جيوسياسية في المتوسط وحاجة إقتصادية للوصول إلى موارد الطاقة الليبية، كما وحماية عقود عملها المتفق عليها مع حكومة الوفاق الليبية، وللتوسع والنفوذ في إفريقيا عبر وضع قاعدة لها في ليبيا ما يحفظ أمن مصالحها في المتوسط.

فقبل تدخل تركيا، اعتقدت روسيا أنّها ستكون المستفيد الوحيد من عقود الطاقة والبنية التحتية والدفاع في ليبيا ما بعد الحرب. لكن وجود تركيا يعني التنافس على الموارد على المدى الطويل، والحرب لم تنته بعد.

بالنسبة لروسيا، كان "حفتر" وسيلة لتحقيق غاية. فقد سيطر على معظم احتياطيات ليبيا من النفط والغاز، إلا ان "حفتر" لا تسانده روسيا فقط، فهناك كل من السعودية والإمارات ومصر والأردن. داعمين أكثر وضوحًا لجيش "خليفة حفتر".

وعليه فإن تركيا تدرك جيدا الوضع الذي ستدخله قواتها، فحتما ستخسر أنقرة في قتالها ضد خصومها المتحالفين، وستضر بمصداقيتها الإقليمية، والأهم من ذلك أنّها ستخاطر بالموالفة مع روسيا.

ولتجنبّ المواجهة المحتملة بين روسيا وتركيا، فقد غيرتا استراتيجياتهما، ودعت روسيا تركيا للتوسط في حل سياسي. ومع تعاون محدود، يمكن للقوتين متابعة مصالحهما عن طريق دفع أنفسهما على عجل في حل سياسي. وإذا أمكن ان تحافظا على عملية وقف إطلاق النار ودعمه، فإن ذلك يحدّ من الأضرار الإضافية التي لحقت بالبنية التحتية النفطية الليبية التي ترغب كلتا القوتين في الحفاظ عليها. (الخليج العربي، 2020)

وعليه قد تظل الديناميكية بين القوتين مركز الثقل في ليبيا، لكنها ليست القوى الوحيدة التي تحاول تشكيل الصراع. فهناك لاعبين كثير زادت مشاركتهم، فمن جهة هناك دول الخليج ومصر ومن جهة أخرى إيطاليا وفرنسا وألمانيا. ومع ذلك ورغم تدويل الأزمة، تبقى الأوضاع ومخاطر التصعيد محكومة أيضا بالعلاقات التركية الروسية لغايتها الملحة في المنطقة، فأى سوء تقدير في تعاونهما المحدود قد يؤدي إلى عدم توازن في ليبيا.

ولهذا تقود تركيا جهودا دبلوماسية واضحة مع عدة دول عربية منها الجزائر وتونس واخرون، للمساهمة في حل الأزمة، كانت آخر تلك المساعي بعد اقتراح وقف إطلاق النار في 08 جانفي 2020، المتفق فيه مع نظيره الروسي في لقاء جمعتهما في إسطنبول. لاقى الإقتراح قبول مبدئي من طرفي الصراع، وترحيب دولي واسع. ولكن اتفاق وقف إطلاق النار الذي كان من المفترض توقيعه في موسكو، يوم الاثنين 13 جانفي 2020، واجه تعثراً بعد طلب "حفتر" مهلة يومين قبل التوقيع، ما كشف أن هناك دول منها (الإمارات، مصر وفرنسا) سعت لإجهاض الاتفاق، بالضغط على "حفتر" لعدم قبول وتوقيع الاتفاق، والتي تكشفت مساعيها في الفترة الأخيرة.

إذن هناك عقبة كبيرة أمام الحلول السياسية للأزمة الليبية، فإن "حفتر" كطرف في الصراع لا يريد سلاماً ولا عملية سياسية، بل حلاً عسكرياً. إذن يبقى التصعيد يحكم حالة البلاد، فالطرفين الآن في حالة تأهب دائمة للحرب لا السلام. تبقى هناك منفذاً آخر في حالة الضغط على حفتر من طرف القوة الروسية الداعمة له، والتي قد تجبره على التوقف. أو نتوقع أن يكون للولايات المتحدة الدور الأكبر مستقبلاً في حل الأزمة. فقد أكدت الولايات المتحدة على موقفها بدعم وقف إطلاق النار مؤيدة بذلك الحل السياسي للأزمة. لكن، في الوقت الراهن، يمتلك الكرملين خيار تقليص حجم الدعم الروسي لحفتر بحدود. وإذا ما حصل ذلك، من المرجح أن تتمكن موسكو من توطيد شراكتها مع السلطات الليبية في شرق ليبيا، وتنازلت في الوقت نفسه مع الوجود التركي في غرب ليبيا الداعم لحكومة طرابلس المعترف بها دولياً. ويُعتبر هذا أحد السيناريوهات المحتملة، وذلك في حال تمكنت حكومة السراج، من الصمود في طرابلس. هذا ما قدمته تركيا إلى حد الآن من تحركات في ليبيا تثبت أداءها الإستراتيجي والدبلوماسي السياسي في ليبيا. والذي لا يزال متعلق بتطورات الوضع فيها.

5. تقييم الدور التركي في دول العالم العربي والقرن الإفريقي

من العرض السابق، يتضح بجلاء الحضور التركي الفاعل في الشرق الأوسط ودول إفريقيا، بتعدد سياساته وأبعاد ادوارها. فقد انتقلت السياسة التركية في المنطقة من القول إلى الفعل وهذا ما تثبتته فعالية دورها في إنجاز المهمات التي صدرت بمبادرة منها ولدوافع مختلفة. فبالأمس القريب كانت تركيا تسعى للدخول في الإتحاد الأوروبي، واليوم وبعد تغيير توجهات سياستها الخارجية وإستراتيجيتها العسكرية، فإنها تقود حملات جيوسياسية كبرى، فقد ظهرت بأداء مختلف يحمل مفاهيم جديدة تسعى تركيا جاهدة لترسيمها، بالعمق الإستراتيجي والإرث التاريخي وسياسة الانفتاح وغيرها من مصطلحات أصبحت تشكل الرؤية الإستراتيجية التركية الحالية. تحت راية قوات حفظ السلام وتحت مظلة الناتو، فإن تركيا توسّعت وبشكل ملحوظ تدخلها في سورية. فيما تحافظ على حضور عسكري في العراق وقطر والصومال وأفغانستان، وتبقي على قوات حفظ السلام في البلقان وفي الوقت نفسه، تسير البحرية التركية دوريات في البحر المتوسط وبحر إيجه لحماية مصالحها الطاقوية والإقليمية. وبعيداً عن هذا التحرك التوسّعي له ثمن، إذ زادت الموازنة العسكرية بنسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن نجحت تركيا في ان تفرض وجوداً عسكرياً على خريطة العالم. توسع من افغانستان إلى ليبيا، إلا انه ومن المرجح أن تكون خلفه دوافع زعامة شخصية التي سنتهي بخروج أردوغان من السلطة، أو بتوقف التمويل الخارجي له، فهو يكرر التفخر بتاريخ العثمانيين، ويمول أفلام سلاطين العثمانيين، ويسافر معه بعض ممثلي مسلسل «أرطغرل»، ويحضر بعض جلسات التصوير، ويسوق فكرة زعامته محور إقليمي وإسلامي. في حين لم يفلح في أي معركة بعد، فيما يعتمد على تمويل خارجي لمعظم نشاطاته الدولية، ولو توقفت قطر عن دعمه والأرجح أنها ستتوقف. كما ان أردوغان قاد تركيا من بلد مسالم بطموحات اقتصادية مثيرة إلى مشروع قوة عسكرية، مع أن آخر حرب رئيسية خاضها الاتراك كانت في البلقان منذ مائة عام. ومع أن أردوغان يتهم مصر والسعودية والامارات وحفتر ليبيا وموسكو، فإن خصومه الحقيقيين في إسطنبول وأنقرة وفي داخل حزبه، ومن بين حلفائه وقيادات حزبه الذين انشقوا عليه، وبنوون التخلص منه في أول انتخابات مقبلة. وخصمه الأخطر هو الشارع التركي الذي فقد معظم مدخراته، مع هبوط الليرة وتراجع الاقتصاد، والتي قد تكون في معظمها بسبب قراراته الشخصية.

صحيح قد تبين أن هناك تحرك تركي نشط، ففي وقت قياسي أثبتت تركيا قدرتها على إنجاز مهمات عديدة وفي آن واحد. ففي مدة لا تتجاوز العقد من الزمن أقامت قواعد عسكرية في أقاليم مختلفة وتدخلت في أزمات مختلفة وبادرت بعمليات عسكرية، كما حسنت علاقاتها مع قوى دولية وإقليمية كانت خصوماً لها فيما سبق، خصوصاً روسيا وإيران... والعديد من المهمات، إلا أن نجاح أو إخفاق ذلك الأداء يبقى مرهوناً بمنطلقات وآليات إنجازه في بيئة جيوسياسية متغيرة. والمستقبل القريب سيثبت ما إذا كانت أنقرة ستتمكن من تحويل الأوضاع الحالية إلى مكسب ثابت يعزز نفوذها الإقليمي على حساب القوى الأخرى الفاعلة في المنطقة أم لا.

والملاحظ يجد أن الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط وما بعده في إفريقيا، تركز على الأزمات، فهي تستثمر من ضعف الدول للتدخل بطرق مختلفة محاولة من ذلك التوسع والنفوذ أكثر، وهذا ما يعاب في سياستها، فإذا تعافت الدول من أزماتها ورجعت المياه إلى مجاريها، فشلت وغرقت معها الخطط التركية في تثبيت أقدامها بالمنطقة، ولهذا فمنطلق تركيا في ترسيم استراتيجيتها قد يكون غير سليم أو مندفعاً نوعاً ما، فهي لا تترك المجال لحسابات التكلفة من الربح والخسارة على المدى البعيد، كما أنها تستثمر في فوضى الدول ما يرجع عليها بانعكاسات لا تحمد عقباهما.

وهذا ما تلقاه اليوم تركيا من رفض لدورها من قبل دول المنطقة، كما تلقت ضربات في الكثير من الحالات أثبتت فشلها لتسرعها، مثلما حدث لها في السودان، وتكرار ذلك سيقود حتماً إلى تحجيم نفوذها، فالدول التي كانت تعول عليها لإثبات وجودها، والتي سعت جاهدة في تغذية أزماتها أو إفساد مصالحها مع جيرانها، قد تتجاوزها ما يشكل لها صفة قوية، ترجعها خطوات عديدة للوراء لتعيد حساباتها من جديد .

لم تحكم تحركاتها سياسة متسقة تجاه منطقة أو أخرى، بل الضياع والتقلبات المستمرة وفق ما تفرضه تحالفات إقليمية وعالمية. وعلى هذا النحو، تقربت تركيا من روسيا بهدف الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون، ثم اعتبرتها عدواً، حين أصبحت الأخيرة بعد بضعة أشهر الحليفة الأساسية للنظام السوري ومن ثم أصبحت من جديد خصماً إقليمياً، ثم شريكاً.. ويمكن ملاحظة مسارات مشابهة عند النظر إلى علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيران وإسرائيل خلف هذه التقلبات، يتجلى بوضوح غياب العمق النظري والتجربي للعثمانية الجديدة. فهذه الإيديولوجية الحديثة منسوجة من التناقضات لأنها تستخدم خطاب الضحية والمراجعة التاريخية في آن واحد. فتركيا اليوم تستبيح الشمال العراقي كما تستبيح سوريا، وهي اليوم في ليبيا واليمن وغيرها من الدول العربية، ويعود ذلك إلى مجموعة ركائز أولها :

- أن هناك إتفاقيات استراتيجية أبرمتها مسبقاً مع معظم الدول التي تتدخل اليوم في شؤونها.
- أن الولايات المتحدة تعطي الضوء الأخضر وتترك تركيا تعيث في المنطقة، لأنها تستخدمها كوكيل لكبح جماح الأطراف المنافسة لها في المنطقة كروسيا وإيران، لتخفيف أعباء وتكاليف الحروب الباهظة .
- عسكرة السياسة الخارجية التركية، أردوغان رغم خلفيته المدنية ورغم أنه كان يواجه صعوبات مع المؤسسة العسكرية في بداية حكمه، إلا أنه الآن بات يحكم قبضته على السلطتين المدنية والعسكرية للبلاد، وبات يعتمد الأداة العسكرية كركن ركيز لسياسته الخارجية وإحكام الهيمنة والتموضع وإعادة احتلال مناطق إقطاعتها إتفاقيتها سيف عام 1920 ولوزان عام 1923 من تركيا، ويتطلع أردوغان لإستعادتها في قادم الأيام من بينها الموصل العراقية والشمال السوري. وستشهد المنطقة المزيد من التحرك التركي فيها .

واليوم تحاول تركيا تأدية الدور الروسي المقدم في سوريا ومحركاته في ليبيا من خلال التطلع لوضع قاعدة عسكرية لها في المنطقة، باسم التحالف الإستراتيجي وحماية لمصالحها الاقتصادية فيها.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول، انه رغم المساعي التي تبذلها تركيا من أجل تطوير علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، إلا أنّ اتجاهات سياستها الخارجية التي تسببت في توسيع نطاق خلافاتها مع العديد من القوى الدولية والإقليمية المعنية بالمنطقة قد تضع حدوداً لقدرتها على تحقيق ذلك .

6. مستقبل الأداء الإستراتيجي التركي في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا

في ضوء كل ما تقدم، يمكن أن نستنتج مستقبل نفوذ تركيا في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، مهدد برجوع التحالفات الإقليمية المجددة بفعل الخلافات البينية، فما ان يدوب ذاك الجليد وترجع المياه إلى مجاريها، قد تخسر تركيا شركاء لها بالمنطقة، فقد بدأت بوادر رجوع العلاقات وفضّ الخصام بين دول الخليج وقطر، قد لا تدير قطر ظهرها لحليفها تركيا للمصالح المشتركة التي تجمعها حالياً، إلا انها قد تتنازل عن بعض القضايا من اجل كسب ثقة دول الخليج فيها. وهذا ما ينذر بالسوء في العلاقات التركية القطرية مستقبلاً.

كذلك هو الحال مع الصومال، فرغم وجود القاعدة التركية الكبيرة في "مقديشو"، وتبادل الزيارات على مستوى عالٍ، ظهرت في الآونة الأخيرة بوادر توتر في العلاقة بين "مقديشو" و"أنقرة"، حيث تحاول الدول الحارة للصومال من إعادتها إلى محور القرن الإفريقي، والذي يضم دولاً ترفض التدخل التركي في المنطقة. وهذا ما يشير إليه المراقبون إلى أنّ تركيا غير راضية عن انضمام الرئيس الصومالي "محمد فرماجو" إلى محور "القرن الإفريقي الجديد"، الذي يضم كلاً من إثيوبيا والصومال وإريتريا، وهو محور محسوب على السعودية والإمارات، وقد نجح هذا المحور في عقد سلسلة لقاءات تمخّضت عنها مصالحتات تاريخية بين دول القرن الإفريقي.

كما نجد أن الجهود الدبلوماسية السعودية والإماراتية في تحقيق المصالحة التاريخية (الإثيوبية - الإريترية)، التي شكلت صفة لمحاولات بعض الدول الإقليمية التركية والإيرانية في الاستثمار في هذا الصراع وتوظيفه في مصلحة تثبيت وجودهم والتمدد في القارة الأفريقية. وفي نفس السياق، فإن هناك معرقلاً آخر للإستراتيجية التركية، فقد تم تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي من المفترض أن يكون له اهداف سياسية وإقتصادية وأمنية، كما يضع في مقدمة مهامه التنسيق بخصوص الممر المائي بإعتباره المعبر الرئيسي لدول شرق آسيا وأوروبا. وهي ترجمة لسياسة خليجية محاصرة للتحركات التركية في المنطقة. كما انه يمكن إغلاق البحر الأحمر من قبل مصر والسعودية والإمارات بسهولة، ما يجعل ذلك عقبة حقيقية تواجه تركيا في "إمكانية الوصول" والحفاظ على قواعدها الخارجية.

كما تبدو تركيا منخرطة في شبكة معقدة من العلاقات التي ثبت عليها إستراتيجيتها في القرن الإفريقي، مخاطرة بعسكرة المنطقة، والتي تحاصرها كل من السعودية والإمارات المنافسة للنشاط التركي، قد عززوا وجودهما العسكري في العديد من الموانئ الإستراتيجية في البحر الأحمر، خاصة في صوماليالاند وإرتيريا اللتين تستضيفان قواعد عسكرية إماراتية والتي تنوي السعودية أيضاً إقامة قاعدة عسكرية فيها. لتجد تركيا نفسها مقامة ومتورطة في صراع جديد على البحر الأحمر .

أما عن سياسة تركيا في سورية، فستكون مرهونةً بمهدف روسيا المتمثل في السماح لبشار الأسد باستعادة السيطرة على كامل البلاد. وفي حين أعطت موسكو الضوء الأخضر مؤقتاً لسيطرة الجيش التركي على جرابلس، عفرين وشرق الفرات، ستكون المعركة في محافظة إدلب هي الاختبار التالي .

وفيما يخص مسألة التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فقد تكون هناك حاجة للتعاون بين تركيا ودول شرق المتوسط، من أجل استغلال الموارد المغمورة في تلك المنطقة، لكن تحركات تركيا الأخيرة قد تندر بتعميق الانقسامات القائمة في هذه المنطقة. يبدو أنه لم يعد خافياً أنّ أردوغان يسعى إلى إرسال من تبقى من مُرتزقة الفصائل السورية إلى اليمن، وإفراغ مناطق الشمال السوري منهم، وخاصة في عفرين؛ حيث تعمل تركيا على نقل هؤلاء المقاتلين إلى ليبيا واليمن ونشر القوات التركية مكائهم حتى تستلم زمام الأمور بالكامل في عفرين، وذلك بحجة ما بدر من سلوك وفساد هؤلاء المرتزقة، وبذلك تنتقل أنقرة إلى مرحلة الاحتلال المباشر في سورية.

وبالنسبة للازمة الليبية، فمحتمل جداً، أن تبادر دول الجوار الليبي: الجزائر، تونس ومصر مع دول إفريقية اخرى، في إقامة حلف يحفظ الأمن الجماعي للمنطقة، ويُخرج ليبيا من أزمتها، يعمل بتنسيق الاجهزة الأمنية فيما بينها، لمحاصرة الجماعات الإرهابية المتواجدة على الأراضي الليبية، والقوى المتمردة فيها، والتي تساهم دول خارجة عن المنطقة بتمويلها، ما يؤزّم الوضع أكثر ويهدد أمن المنطقة واستقرارها، ولهذا قد تستدعي - ما قد نسميه بدول الحلف الإفريقي - لجنة دولية مراقبة تساعد في وقف أي شكل من أشكال التدعيم العسكري للجهات الغير رسمية في المنطقة.

وقد تكون الجزائر ومصر دول مسيرة في ذلك الحلف كدول تحفظ التوازن الإقليمي والإستراتيجي في المنطقة. بحكم أن الجزائر هي من قد تبادر بالفكرة وبحكم أنها متحكمة بورقة الطوارق الليبية تمكنها من التفاوض مع مشايخ قبائل ليبيا، ما قد يساعد في التسوية من الداخل الليبي دون التدخل العسكري فيها، كما ولديها الخبرة الكافية في محاربة الإرهاب وتأمين حدودها من الخروقات الأمنية، إضافة إلى إمكانية إحياء وتفعيل لجهاز الأفريول المتواجد مركزه في الجزائر العاصمة والإعتماد عليه كمؤسسة رسمية يمكن من خلالها حفظ أمن المنطقة. أما عن مصر، والتي لها أيضا حدود كبيرة مع ليبيا، ما يمثل تهديدا مباشرا لها يجبرها على التنسيق مع دول المنطقة بدل دول الخليج التي تخرب في ليبيا في سياسة منافسة لتركيا، هذه الأخيرة التي قد يتضاءل أو ينعدم حجم دورها في ليبيا لإبعادها من المنطقة، بعد تحالف أممي إفريقي يرفض أي تدخل أجنبي. لتفرض حلولا بدبلوماسية أمنية وسياسية تحمد نار الفتنة في الداخل الليبي وتحفظ أمن واستقرار المنطقة. هذا في حال ما أن تداركت دول المنطقة الأوضاع قبل فوات الأوان.

أما فيما يخص مسألة الزعامة الإسلامية او النموذج الأفضل للدول العربية، فقد تكون تركيا مستقبلا بعد مراجعة وتغيير بعض سياساتها الخارجية، الدولة الأقرب والاكثر إلى الشعبوية العربية، من منافسيها في المنطقة وهما السعودية والإمارات، اللتان خسرتا مكانتهما بإعلان انحيازهما للحكومة الإسرائيلية وتطبيق مشروعها .

فهل ستجد تركيا مفاتيح تشفير لعبة النظام الدولي الجديد وتأنى بمكانة لها في معادلات التوازن الإستراتيجية الإقليمية والعالمية؟ ام ستضمحل قوتها وتراجع بخطوات كبيرة أمام تغيرات جيوسياسية كبرى تُفقدها توازنها وتجمد حركة استراتيجياتها الموجهة خارج حدودها؟ هذا ما ستثبته السنوات المعدودات المقبلة.

7. قائمة المراجع:

أولاً: من المصادر الرسمية

-المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي. (2008). نص إتفاق إنشاء المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي. العراق: المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي.

-وزارة خارجية الجمهورية التركية. (2008). العلاقة بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي. تركيا: وزارة خارجية الجمهورية التركية.

-نبهات طائري وردي يسار. (08, 01, 2020). بالتوجه نحو ليبيا.. تركيا تغير المعادلة الجيوسياسية في المتوسط (مقال تحليلي). (الاناضول، المحرر) الأناضول، 1. تم الاسترداد من الاناضول: <https://www.aa.com.tr/ar/1696185>

ثانياً: الدوريات والمجلات

zach vertin. (2019, 05 19). Turkey and the new scramble for Africa : ottoman designs or unfounded fears
? booking Doha center: www.brooking.edu/research/turkey-and-the-new-scramble-for-africa-ottoman-designs-or-unfounded-fears/

-خليل محمد عبد القادر. (2012). حزبا العدالة والمستقبل: العلاقات المصرية- التركية. مجلة رؤية تركية، العدد 3.

-رانيا طاهر. (17, 09, 2014). الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي. مركز امية للدراسات السياسية والإستراتيجية. تم الاسترداد من www.umaya.org/uncategorized/4591

-رائد الحامد. (26, 12, 2015). تطلعات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة. مركز الجزيرة للدراسات والبحث، تم الاسترداد من <https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20151227124928827734Military%20presence%20Developments.pdf>

-عبد الفتاح بشير. (2014). السياسة التركية في محيط إقليمي متغير. (الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المحرر) مجلة شؤون عربية، العدد (157).

-عصام فاعور ملكاوي. (2013). تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة. الرؤية المستقبلية العربية والشركات الدولية (صفحة 28). الخرطوم: السودان.

-فولكر بيرنز. (1, 2016). دور تركيا في الشرق الأوسط: وجهة نظر خارجية. مجلة رؤية تركية، صفحة 67.

-محسن حسن. (2019). السودان في مخيال السياسة التركية الجديدة: المتغيرات وأسبابها (تقدير موقف). أوراق بحثية، 14.

-محمود سمير الرنتيسي. (15, 03, 2015). الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: <https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20153158585347621Turkey-Africa.pdf>

-معوض على جلال. (2011). الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية. مجلة السياسة الدولية، العدد (185).

-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (20, 06, 2018). مرحلة جديدة: مسارات التدخل العسكري التركي في العراق. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم الاسترداد من <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4002>

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

BBC. (26, 12, 2014). العبادي: أنقرة أبدت استعدادها للتعاون مع بغداد في محاربة تنظيم الدولة. تم الاسترداد من بي بي سي العربية: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141225_iraq_turkey_isis

CNN-. (05, 12, 2015). السيستاني يدعو الدول لإحترام سيادة العراق ويحث الحكومة على عدم التسامح. تم الاسترداد من سي ان أن العربية: <https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/05/iraq-turkey-army-territories>

- MEO middle-east-online (06, 05, 2019). بغداد تختار الدبلوماسية لإنهاء التدخل التركي على الأراضي العراقية. تم الاسترداد من <https://middle-east-online.com> -/MEO:
- الخليج العربي. (18, 01, 2020). جيوبوليتيكا: كيف أصبحت تركيا وروسيا مركز ثقل لحل الأزمة الليبية؟ الخليج العربي، تم الاسترداد من <https://thenewkhalij.news/article/178831>
- الرأي الجديد. (19, 01, 2020). خبير استراتيجي لمركز كارنجي: تونس قد تغرق في الفوضى بسبب "المستنقع الليبي". الرأي الجديد، تم الاسترداد من <https://www.rayaljadid.com/2020/01/19>
- السومرية. (05, 12, 2015). مكتب العبادي: تأكد لدينا وجود قوات تركية بالأراضي العراقية وهذا خرق للسيادة. تم الاسترداد من السومرية نيوز: <https://www.alsumaria.tv/news/153428>
- عبد الله تركماني. (30, 11, 2009). واقع وآفاق التعاون الإستراتيجي التركي - السوري. الحوار المتمدن (2844)، تم الاسترداد من [r=0&www.alhewar.org/debat/show.art-asp?aid=193390](http://www.alhewar.org/debat/show.art-asp?aid=193390&r=0)
- عثمانلي. (23, 04, 2019). السيطرة على البحر الأحمر.. تركيا تقيد جيوتي بـ "المنطقة الحرة". تم الاسترداد من عثمانلي: <https://3thmanly.com/ar/article>

8. التهميش:

- 1(الاستبدال والإحلال): لم يكن لهذا المصطلح مكاناً في الذهنية السياسية التركية، إلا عندما تم رفض طلب تركيا للإنضمام للاتحاد الأوروبي، ووضعت أمام تركيا شروط تعجيزية تحول دون دخولها الاتحاد، فرأت أن تأخذ بإستراتيجية الإستبدال، والتي تستبدل فيها الإنضمام إلى الإتحاد بإحلال العالم العربي مكانه، فكان لها ما أرادت. للمزيد من معلومات حول الموضوع انظر في: عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، المنعقد في الخرطوم، السودان، 2013/2/3.5، ص28.
- 2 تحاول تركيا الاستفادة من الميراث التاريخي العثماني وربطه بالمعطيات الحالية، وقد تواجد العثمانيون في مناطق شمال وشرق إفريقيا على طول ساحل البحر الأحمر وأجزاء مطلة على خليج عدن؛ حيث استمر حكم العثمانيين لحوالي 397 سنة في السودان و350 سنة في كل من الصومال وجيبوتي وإريتريا وكينيا وأجزاء من إثيوبيا.
- 3 لو تمت الصفقة التركية السودانية، وقامت انقرة بالسيطرة عليها، فذلك يعني تهديداً مباشراً وحقيقياً للمصالح الخليجية والمصرية في البحر الأحمر. حيث يعد ميناء سواكن الأقرب لميناء جدة السعودي الإستراتيجي، كانت تركيا تنوي ان تبني فيه قاعدة عسكرية، وإذا تم إعادة إحياء الدور اللوجستي والملاحي للجزيرة فقط، فهذا يعني تهديد القيمة الملاحية والبحرية للكثير من الموانئ الإقليمية المحيطة، كما سيؤثر ذلك في توجيه حركة النفط العالمية عبر البحر الأحمر، إلى جانب التأثير الحتمي على حركة التجارة بين دول الشرق الآسيوي وأوروبا. فإلى جانب ذلك فأن قطر من جهتها أبرمت اتفاقاً مع الخرطوم لإنشاء ميناء في شمال شرق السودان، وتهيئتها في مدينة بورتسودان، كأكبر الموانئ استيعاباً للحاويات في البحر الأحمر، وهو ما ترى فيه الإمارات، سيطرة كاملة تركية-قطرية، على معظم صادرات السودان ودول العمق الإفريقي، إلى جانب السيطرة على الممر الأكثر محورية في منطقة البحر الأحمر من الحدود المصرية إلى باب المندب. إلا ان النظام السوداني الحالي وجه صفقة قوية لأردوغان كما لحاكم قطر، أكد نظام السودان الجديد برفض إقامة قاعدة تركية في جزيرة سواكن أو قطرية في بورتسودان، ولن يقبل بارتحان أراضيه لأحد.
- 4 بالنسبة لروسيا فقد بدأت مشاركتها في الحرب الأهلية الليبية بعد مهمة "الناتو" عام 2011 في غاية منها للحد من النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة. كما وتسعى موسكو أن تكون لاعبا في المنطقة - طالما أن المخاطر لا تفوق الفوائد. ووجودها في ليبيا يمكن أن يترجم إلى هيمنة ما بعد الحرب. وتريد روسيا أيضاً أن تؤدي صفقات الموارد الليبية، القمح والنفط والغاز للتخفيف من مشاكلها الاقتصادية، كما وسعت روسيا للانخراط في ليبيا لتحقيق واحد من أهدافها الاستراتيجية وهو إقامة قاعدة على الحافة الجنوبية لأوروبا. ولهذا تعد ليبيا المتأزمة فرصة لروسيا لبناء قاعدة عسكرية في طبرق وطرابلس، مما يسمح لروسيا ببناء وجودها في شرق البحر المتوسط، ليكون مكماً لقاعدة بحرية موجودة بالفعل في طرطوس، سوريا، وتخفيف انعدام الأمن الروسي في البحر الأسود، حيث تسيطر تركيا على الوصول إلى البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور.